الصباح الاقتصادية
12
العدد 2651 - السنة التاسعة
الإثنين 27 ربيع الأول 1438 - الموافق 26 ديسمبر 2016
Monday 26 December 2016 - No.2651 - 9th Year

بهدف ضمان تنافسيته وجاذبيته كوعاء للمدخرات

مصرفيون: رفع «المركزي» لأسعار الفائدة خطوة متوقعة تعود بالنفع على الدينار

اعتبر مصرفيون كويتيون ان قرار بنك الكويت المركزي الأخير برفع أسعار الفائدة ربع نقطة مئوية لتبلغ 2,5 في المئة خطوة متوقعة تعود بالنفع على الدينار الكويتي لضمان تنافسيته وجاذبيته كوعاء للمدخرات.

وأكد هؤلاء المصرفيون أن هذه الخطوة لا تحمل في طياتها أي آثار سلبية على الاقتصاد المحلي.

وأضافوا ان قرارات بنك الكويت المركزي بما فيها رفع اسعار الفائدة تأتي في اطار ترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والمالي وامداد القطاعات الاقتصادية المختلفة بمصادر التمويل.

وقال المدير التنفيذي لقطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي وليد العوضي إن رفع سعر الفائدة جاء بعد دراسة ومتابعة مستمرة من قبل (المركزي) للأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية وتطورات أسعار الفائدة على الدينار في السوق الكويتي.

وأوضح العوضي ان رفع اسعار الفائدة يأتي في إطار حرص البنك على ضمان تنافسية وجاذبية الدينار كوعاء للمدخرات وترسيخ دعائم الإستقرار النقدي والمالي وتوفير مصادر التمويل للقطاع المصرفي والمالي لاستمرار امداد القطاعات الاقتصادية الأخرى بمصادر التمويل.

وحول القروض الاستهلاكية التي عادة ما تكون مدتها خمس سنوات ذكر ان الفائدة المطبقة عليها تعتبر ثابتة غير قابلة للتغيير رغم تغير الظروف المستقبلية لأسعار الفائدة.

وبين أن أسعار الفائدة المطبقة على المقترضين قبل تاريخ تعديل سعر الفائدة في 15 ديسمبر الجاري ستبقى كما كانت سابقا

■ العوضي: الفائدة المطبقة على القروض الاستهلاكية غير قابلة للتغيير رغم تغير الظروف المستقبلية لأسعار الفائدة

■ الموسى: «المركزي» يتسم بالموضوعية والرؤية الثاقبة في مجال السياسات النقدية

■ الشطي: تداعيات قرار رفع الفائدة ومدى تأثيرها على الاقتصاد العالمي محدودة جدا

إلى أن يتم السداد الكامل للقروض وللتسهيلات الممنوحة بشكل قروض استهلاكية.

وفيما يخص القروض المقسطة طويلة الأجل ومدتها 15 عاما بين العوضي أن قرارات (المركزي) الصادرة عام 2008 بهذا الخصوص تشير الى أن الفائدة عليها تكون ثابتة لخمس سنوات وبعدها يمكن للبنك مراجعة سعر الفائدة بما يواكب التطورات التي تحصل خلالها بخمس سنوات بشرط الا تتغير الفائدة صعودا وهبوطا بمستوى يتعدى 2 في المئة.

واكد حرص (المركزي) على متابعة الأوضاع الاقتصادية والتطورات العالمية وتطور الاقتصاد المحلي بشكل مستمر لافتا الى ان اتخاذ قرار تغيير أسعار الفائدة في الكويت يعتمد على تغيير اسعار الفائدة العالمية.

وأفاد بأن (المركزي) يحرص أيضا على استقرار الاقتصاد المحلي والاستقرار المالي والنقدي كمعيار وركيزة اساسية للبنك في اتخاذ أي قرار يتعلق بالفائدة.

من جهته استبعد رئيس مجلس ادارة البنك التجاري الكويتي علي الموسى وجود أي تأثير على الاقتصاد الوطني من قرار رفع اسعار الفائدة موضحا ان القرار يعد احد ادوات بنك الكويت المركزي في ضبط السيولة في الاسواق والاستقرار النقدي للبلاد.

وقال الموسى إن (المركزي) يتسم بموضوعية ورؤية ثاقبة في مجال السياسات النقدية والتي حازت على أشادة من مختلف الجهات الدولية.

وأضاف انه من خلال التجارب التاريخية في الكويت فإن رفع أسعار الفائدة ربع نقطة مئوية لا يؤثر بتاتا على الاقتصاد الوطني لاسيما أن نظام الاقراض في الكويت يختلف تماما عن الولايات المتحدة الامريكية.

وأوضح أن رفع اسعار الفائدة في الولايات المتحدة الامريكية ربع نقطة مئوية يعني عزوف عدد كبير عن الاقتراض هناك في حين لا يظهر مثل هذا العزوف في الكويت.

وبين أن تركيبة سعر الفائدة وتطبيقاتها في امريكا تختلف عنها في الكويت بحيث تطبق الزيادة هناك على افضل العملاء لكبح جماح سياسة الاقتراض في حين يتم وضع سقف أعلى لها في الكويت لا تتجاوزه البنوك مع تقديم مميزات للعملاء للحفاظ عليهم.

بدوره قال رئيس اتحاد مصارف الكويت الاسبق ورئيس مجلس ادارة البنك التجاري الكويتي الأسبق عبد المجيد الشطي ان تداعيات قرار رفع الفائدة ومدى تاثيرها على الاقتصاد العالمي محدود جدا.

وأوضح الشطي أن رفع (المركزي) الكويتي لاسعار الفائدة كان بسيطا جدا في وقت تشهد فيه البلاد عملية اصلاحات هيكلية للاقتصاد مشيرا الى ان القرار جاء وفق الإجراءات القانونية والتنظيمية داخل البنك.

وافاد بان هذا القرار كان متوقعا وأعقب قرار الولايات المتحدة برفع اسعار الفائدة وذلك كي لا تتأثر قوة سعر صرف الدينار الكويتي لافتا الى أن رفع الفائدة في امريكا كان متوقعا أيضا كونه مرتبط بتحسن الاقتصاد هناك.

وذكر أن الولايات المتحدة الامريكية اعلنت انها ستقوم برفع اسعار الفائدة في السنة المقبلة ايضا وهو اشارة الى انتهاء عهد الاقتراض الرخيص الذي فرضته الازمة المالية العالمية منذ عام 2008 وفرضت على البنوك المركزية العالمية سياسات نقدية غير اعتيادية.

انفوجرافيك يظهر اسباب ونتائج رفع أسعار الفائدة

«السعري» يصل إلى مستوى 5700 نقطة

مؤشرات البورصة تشهد ارتفاعاً جماعياً

أغلقت بورصة الكويت تداولات أمس الأحد على ارتفاع مؤشراتها الثلاثة الرئيسية بواقع 23,9 نقطة للسعري ليصل إلى مستوى 5700 نقطة و 3,01 نقطة للوزني و 10,7 نقطة ل (كويت 15).

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 13,2 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 162 مليون سهم تمت عبر 3758 صفقة (الدولار الأمريكي يعادل نحو 0,306 دينار).

وكانت أسهم شركات (السلام) و(الخليجي) و(اعيان) و(الانماء) و(المستثمرون) الأكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات (سينما) و(المعدات) و(اصول) و(المستقبل) و(اجوان) الأكثر ارتفاعا.

واكد محللون ماليون كويتيون ان إطلاق نموذج عمل (الصفقات ذات الطبيعة الخاصة) يعزز معدلات السيولة المتداولة في سوق الكويت للاوراق المالية وينعكس إيجابا على الثقة واجتذاب المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب.

وذكر المحللون ان شركة البورصة تستهدف بهذه الخطوة تحديث البنية التحتية وبيئة الأعمال لخلق سوق يتمتع بالقوة والشفافية للحاق بركب بورصات المنطقة.

وقال مدير عام شركة مينا للاستشارات الاقتصادية والإدارية عدنان الدليمي ان (الصفقات ذات الطبيعة الخاصة) آلية سيتم العمل بها وفق اتفاق بين البائع والمشتري بأسعار خارج سعر السوق دون مزادات للصفقات التي تكون اقل من خمسة بالمئة.

واضاف الدليمي ان «الاسهم كانت تعرض في السابق على الشاشة ويمنح للمتداولين وقت لشراء الكميات اما الآن فيتم الشراء والبيع خارج السوق ولا يسمح لاطراف اخرى بالتدخل في ارباك الصفقة».

واوضح ان (الصفقات الخاصة) آلية متقدمة ومتطورة في الأسواق المالية وسترتقي بالسوق المحلي للعالمية في ظل تحول بورصة الكويت علاوة على تلبية احتياجات المستثمرين ذوي الملاءة الجيدة وتعزيز السيولة.

واشار الى ان هذه الآلية تسهل عمليات التداول وتقلل المخاطر وتحقق مبدأ تكافؤ الفرص من خلال التدقيق السابق للصفقات المرئية موضحا ان التعاون بين البورصة وهيئة اسواق المال في هذا السياق يحسن الثقة وكفاءة العمل داخل السوق.

وافاد الدليمي بان شركات الوساطة والبورصة ستستفيدان من مثل هذه الصفقات اضافة إلى تفعيل انظمة العمل بين المقاصة والسوق مما يفيد في تاسيس انظمة العمل اللاحقة مثل التحقيق المسبق ونظام ما بعد التداول المعروف باسم (بوست تريد) وصانع السوق.

من جهته قال الرئيس التنفيذي في شركة العربي للوساطة المالية المحلل المالي ميثم الشخص ان (الصفقات ذات الطبيعة الخاصة) تعتمد على وجود طرف دائن مقابل رهن اسهم معينة وهي باتت طريقة قانونية لإتمام الصفقات دون استثناءات.

وثمن الشخص خطوة إطلاق نموذج عمل الصفقات ذات الطبيعة الخاصة مشيرا الى ان ذلك يعزز الشفافية في سوق الكويت للاوراق المالية.

بدوره قال رئيس جمعية (المتداولون) المحلل المالي محمد الطراح ان ادارة البورصة تحاول تقنين كل العمليات التي تتم في حركة التعاملات وذلك من خلال ضوابط الصفقات ذات الطبيعة الخاصة والتي وافقت عليها هيئة أسواق المال.

واوضح الطراح ان تنفيذ مثل هذه الصفقات سيعزز حجم السيولة ويساعد ايضا في ترسيخ مبدأ العدالة والشفافية في الصفقات طالما تتم وفق الأطر القانونية واللوائح التنفيذية المنظمة لعمل بورصة الكويت.

يذكر ان بورصة الكويت اعلنت امس اطلاق نموذج عمل (الصفقات ذات الطبيعة الخاصة) بعد الحصول على الموافقة النهائية من هيئة اسواق المال.

وتسعى بورصة الكويت إلى طرح ادوات ومنتجات جديدة من شأنها تسهيل عمليات التداول لدى المستثمرين وتعزيز وضع السوق بشكل عام وتوفير الحلول اللازمة التي تسمح للمستثمرين بإدارة استثماراتهم بكفاءة وفعالية اكثر وتعزيز السيولة النقدية.

ارتفاع جماعي للمؤشرات

■ محللون: إطلاق نموذج عمل «الصفقات ذات الطبيعة الخاصة» يعزز معدلات السيولة المتداولة في السوق

بإجمالي مصروفات بلغ 2.1 مليار دينار

الرفاعي: نسبة الإنجاز في مشروع الوقود البيئي بلغت 75 في المئة

قال الامين العام المساعد للتخطيط والمتابعة في الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الكويتية بدر الرفاعي ان نسبة الانجاز في مشروع الوقود البيئي بلغت 75 بالمئة حتى نهاية نوفمبر الماضي بإجمالي مصروفات بلغ 2,1 مليار دينار كويتي.

واضاف الرفاعي في تصريح صحافي على هامش زيارة ميدانية نظمها فريق الاعداد والمتابعة في الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية ان مشروع الوقود البيئي يعد احد اهم المشاريع الاستراتيجية في خطة التنمية وتبلغ الطاقة الانتاجية له نحو 800 برميل نفط يوميا.

وذكر ان الميزانية المخصصة للمشروع تبلغ 4,7 مليار دينار على ان يتم الانتهاء من المشروع في منتصف 2018.

واشار إلى ان الزيارة اظهرت وجود بعض التحديات التي تواجه تنفيذ المشروع وابرزها تسهيل وصول الاعداد اللازمة من العمالة الفنية المطلوبة في هذه المرحلة من المشروع والتي تقدر بما يقارب 50 الف عامل خلال الاشهر المقبلة.

واضاف ان الامانة ستعمل على تذليل هذه التحديات مع الهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة الداخلية ووزارة الصحة وغيرها من الجهات المعنية.

وشارك في الجولة نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع في شركة البترول الوطنية الكويتية المهندس عبد الله قهاد العجمي ورئيس فريق ادارة مشروع الوقود البيئي المهندس وائل الجاسم ومدير ادارة اعداد ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج في الامانة العامة سعاد العوض.

جانب من الزيارة

«الامتياز» تبيع حصتها بالمصرف الخليجي البحريني إلى شعاع الإماراتية

قالت شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية (ALIMTIAZ)، المدرجة ببورصة الكويت، إنها اتمت بيع ملكيتها في المصرف الخليجي التجاري (KHCB)، المدرج ببورصة البحرين، بعد أن تقدمت إحدى الشركات لشراء تلك الحصة.

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، انه تم تنفيذ عملية البيع لعدد 147.11 مليون سهم تمتلكها الشركة في الخليجي، بقيمة 9.56 مليون دينار بحريني؛ بما يعادل 7.76 مليون دينار كويتي (25.3 مليون دولار).

وقالت الشركة في البيان، إنه سيتم تحقيق ربح من عملية البيع المشار إليها بمبلغ 3.67 مليون دينار كويتي، مشيرة إلى انه سيتم تسجيل ذلك الربح في البيانات المالية للربع الرابع من العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2016.

وافادت بورصة البحرين ، بان الشركة التي اشترت الأسهم هي شركة شعاع كابيتال (SHUAA)، المدرجة بسوق دبي، لتؤول بذلك حصة الامتياز بالكامل في المصرف والبالغة 14.01% إلى شعاع.

وأعلنت مجموعة الامتياز في منتصف ديسمبر الجاري، عن رغبتها في بيع ملكيتها بالمصرف الخليجي التجاري، موضحة بانه جار اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

وبحسب البيانات ، تمتلك الامتياز حصة نسبتها 14% في المصرف الخليجي التجاري، فيما تحوز مجموعة جي إف إتش المالية الحصة الأكبر في البنك بنحو 47%.

وأنهى سهم الامتياز جلسة أمس ببورصة الكويت مرتفعا 2.11%، فيما تراجع سهم الخليجي التجاري في بورصة البحرين متراجعا 5.8%.

بنك الخليج يبيع أسهماً في «زين» بقيمة 14.2 مليون دينار

قال بنك الخليج (GBK)، إن ما نُشر بإحدى الصحف المحلية عن بيع البنك عدد 38.6 مليون سهم في شركة زين (ZAIN)، بقيمة 16 مليون دينار، خبر صحيح في مُجمله، مع التوضيح بأن الأسهم المباعة هي 34.2 مليون سهم بقيمة 14.2 مليون دينار.

وأوضح البنك في بيان لبورصة الكويت، أن عملية البيع للأسهم المذكورة تم بموجب موافقة شركة بورصة الكويت المؤرخ 22 ديسمبر 2016، مشيراً إلى أن عملية بيع أو شراء أسهم لحساب البنك أو لحساب عملائه هي من الأنشطة الاعتيادية للمؤسسات المالية.

كانت البورصة وافقت صباح الخميس الماضي، على إتمام صفقة ذات طبيعة خاصة لشركة زين، بنحو 34.23 مليون سهم، بقيمة 14.21 مليون دينار تقريباً، ثم أعلنت البورصة في نهاية اليوم عن إتمام صفقة على أسهم الشركة بحوالي 16.04 مليون دينار.

واستقر سهم بنك الخليج بمنتصف جلسة أمس ببورصة الكويت، عند مستوى 242 فلساً، وذلك من خلال تداول 250 الف سهم، بقيمة 60.1 الف دينار.